الوفد الدائم للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة – نيويورك

PERMANENT MISSION OF THE KINGDOM OF SAUDI ARABIA TO THE UNITED NATIONS – NEW YORK

كلمة المملكة العربية السعودية

أمام اللجنة السادسة (اللجنة القانونية)

دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة التاسعة والستون

البند

سيادة القانون على المستويين الوطني والدولي

يلقيها

الوزير مفوض / غرم الله الزهراني

نيويورك

13/أكتوبر/2014 م الموافق 19/ ذو الحجة /1435هـ

بســـم اللــه الرحمــن الرحيــم

السيد الرئيس،،

في مستهل كلمة بلادي أود أن أؤكد على مدى التزام المملكة العربية السعودية بسيادة القانون بالشكل الذي يتوافق مع ما حدده ميثاق الأمم المتحدة، وأهمية الربط بين سيادة القانون وحقوق الإنسان والسلام والأمن. فلقد تأسست المملكة العربية السعودية على تعاليم الدين الإسلامي الحنيف الذي يستند على أسس العدل والمساواة بين الأفراد والمجتمعات الإنسانية بجميع فئاتها وطوائفها المختلفة وتأسس القانون والحكم في بلادي على مبادئ الشريعة الإسلامية السمحة. ومن هذا المنطلق فإن القوانين في المملكة تأخذ بعين الاعتبار مبادئ الشورى والعدل والمساواة والكرامة وتركز بشكل كبير على قواعد وحقوق الإنسان التي تشمل حقوق المرأة، والطفل، وكبار السن، والشباب، وذوي الاحتياجات الخاصة، على اختلاف جنسياتهم وأعراقهم وتوجهاتهم الثقافية والدينية. إن حفظ الدين والنفس والعقل والعِرْض والمال هي من الأسس الرئيسية لحقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية.

السيد الرئيس،،

السادة الحضور،،

إن التنوع في الأنظمة العالمية وتقاليد شعوبها يؤكد أنه لا يوجد تعريف متفق عليه لسيادة القانون وبالتالي فيجب ألا تؤدي أنشطة جمع البيانات من هيئات الأمم

المتحدة إلى صياغة أحادية الجانب من مؤشرات سيادة القانون وترتيب الدول بأي شكل من الأشكال. وتعتبر تلك المؤشرات لسيادة القانون غير مقبولة إن لم يكن قد تم التشاور بشأنها والاتفاق عليها من قِبَل الدول الأعضاء في مناقشة مفتوحة وشفافة. ويستلزم مبدأ المساواة في السيادة بين الدول التركيز على أن جميع الدول لديها فرصة متساوية للمشاركة في عمليات صياغة القانون على الصعيد الدولي.

السيد الرئيس،،

إن المملكة العربية السعودية ومن منطلق التزامها بالميثاق العام للأمم المتحدة تبذل كل ما في وسعها لإرساء قواعد الحق والعدالة. وفي هذا الصدد ينبغي على جميع الدول على قدم المساواة احترام والامتثال لالتزاماتها بموجب المعاهدات، فضلا عن القانون الدولي العرفي، وأيضا يجب تَجنُب التطبيق الانتقائي للقانون الدولي.

إن بلادي تعمل من أجل السلام والعدل وترفض استخدام القوة والعنف والممارسات التي تهدد السلام العالمي أو تؤدي إلى تكريس الظلم والطغيان. كما تدين وترفض الإرهاب العالمي بجميع أشكاله وأساليبه، وتؤكد على براءة الإسلام من كل الممارسات الإرهابية التي يتم إلصاقها بديننا الحنيف ظلماً وبهتاناً. وتؤكد بلادي على اعتبار مبدأ عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية بين الدول أو التهديد

باستخدامها، والتسوية السلمية للمنازعات حجر الزاوية لسيادة القانون على المستوى الدولي. فضلا عن تشجيع الدول للجوء لآليات وأدوات التسوية السلمية التي أُنشئت بموجب القانون الدولي بما في ذلك محكمة العدل الدولية والمحكمة الدولية لقانون البحار وكذلك التحكيم الدولي.

كما تود بلادي لفت الانتباه إلى أن تطبيق التدابير المنفردة له تأثير سلبي على سيادة القانون الدولي والعلاقات الدولية لأنه ليس لأية دولة أو مجموعة من الدول سلطة حرمان الدول الأخرى من حقوقها القانونية لاعتبارات سياسية. ولا ينبغي للمجتمع الدولي أن يحل محل السلطات الوطنية في مهمة إنشاء أو تعزيز سيادة القانون على المستوى الوطني، ولكن يجب أن ينحصر دوره فقط في توفير الدعم اللازم لها بناءً على طلبها. حيث نؤكد على ضرورة التعاون الدولي المبني على المسئولية المشتركة بما يتلاءم مع أسس القانون الدولي في مختلف المجالات.

شكراً السيد الرئيس،،،